

## نحو قطبية جديدة في النظام الدولي

ا.م.د. حيدر علي حسين\*

الملخص

كثيرة هي التحولات التي يشهدها واقع القطبية الدولية، نتيجة لحدوث التغيير في نمو القوة بين الوحدات السياسية الدولية المختلفة المكونة للنظام الذي يتجسد في صيغة صعود قوة معينة وهبوط قوى أخرى وما يرتبط بهذه العملية من التغيير في أنماط التفاعلات السائدة بينها، فضلا عن التأثيرات الناجمة عن التفاعلات الجارية وما يترتب عليها من نتائج.

لذا فإن التغيير في أي نظام دولي سوف يرتبط بحالات النهوض والتراجع بالنسبة للدول الأقوى التي سيطرت على النظام وفقا لعوامل القوة والاقتصاد والتكنولوجيا مما يمهد نحو انتقالات في قطبية النظام الدولي نحو صيغة مختلفة.

وعلى هذا الأساس فإن العلاقات الدولية تسير نحو وضع دولي تغيب فيه الاقطاب، حيث لا تسيطر دولة واحدة أو عدة دول على التفاعلات الدولية فيه، بل ستتشكل مراكز متعددة ستلعب دورا في تحديد المعالم المستقبلية للنظام الدولي. الذي يتميز بعدد كبير من المراكز تتقاسم القوة أي أنه لا أحد يحقق شروط القطب. والقيادة العالمية تركز على مفهوم القوة النسبية التي تتسم بالتعددية والتشاركية أو تتقاسمها دول عدة رغم عدم التكافؤ بينها. وتؤدي القوة العظمى دور القائد بالتعاون مع دول أخرى ومراكز أخرى قادرة على ممارسة دور رئيس في الشؤون الدولية.

\* مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية\*

**Abstract:**

Towards a new polarity in the international system There are many views of the researchers in the description of the state of the international system and its relationship to the policy of major powers, primarily the United States, so the problem, will appear when talking about the structure of the existing international system and its future form.

There can be several visions of a new stage in which the world is heading towards a new international situation in preparation for a different international context in which power and roles will be divided between players from countries, informal actors and post-informal actors.

The important thing that concerns us is the shape and nature of the future international order in terms of international polarity and the structure of this polarity in the context of the current international environment and the prospects for continuity or change.

المقدمة

اشكاليات كثيرة تتعلق بالتغيرات الحاصلة بالنظام الدولي والتي تقتضي دراسة ذات بعد مستقبلي لتحديد هوية هذا النظام، والفاعلين الأساسيين فيه. لاسيما وان الهيكلية لدولية تشهد تحولات متسارعة في ظل بروز قوى دولية ذات تأثير ملموس في التفاعل الدولي .

ونتيجة لذلك فقد تعددت اراء الباحثين في توصيف حالة النظام الدولي كما اختلفوا بشأن طبيعة علاقته بسياسة القوى الفاعلة والرئيسة وفي مقدمتها الولايات المتحدة، لذا فان هذه الإشكالية، سوف تبرز عند الحديث عن هيكلية النظام الدولي القائم واحتمالات وشكل هذا النظام على الصعيد المستقبلي.

ومهما يكن من أمر ومع معطيات القوة التي تتوافر عليها الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، والمكانة التي تحتلها على سلم القوى الدولي وطبيعة الدور السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تمارسه هذه القوة العظمى، يمكن ان تطرح عدة رؤى لتعبر عن مرحلة انتقالية جديدة يتجه فيها العالم نحو وضع دولي جديد تمهيدا للولوج في نسق دولي مختلف تتوزع فيه القوة والادوار بين لاعبين من الدول وفاعلين غير رسميين وما بعد الفاعلين غير الرسميين .

إن الشئ المهم الذي يعنينا هو شكل وطبيعة النظام الدولي المستقبلي من ناحية القطبية الدولية وهيكلية هذه القطبية في ضوء البيئة الدولية الراهنة واحتمالات الاستمرار او التغيير.

الاهمية

تأتي اهمية الدراسة من كونها تحدد ملامح القطبية الدولية المقبلة بعدها موضوعا مهما يختص بالسياسة الدولية ومستقبل النظام الدولي بشكل عام .

الاشكالية

يستند البحث الى اشكالية كيفية دراسة قطبية النظام الدولي في ظل المعطيات الراهنة والمرحلة التي يمر بها ومن ثم تحليل هذه المعطيات لاستنباط الاحتمال الذي يمكن ان يكون عليه شكل القطبية الدولية المقبلة .

الفرضية

تقوم الدراسة على اساس فرضية مفادها ان هناك العديد من التحولات الجارية في واقع القطبية الدولية نتيجة لحدوث التغيير في نمو القوة بين الوحدات السياسية الدولية المختلفة المكونة للنظام الذي يتجسد في صيغة صعود قوة معينة وهبوط قوى اخرى وما يرتبط بهذه العملية من التغيير في انماط التفاعلات السائدة بينها، فضلا عن التأثيرات الناجمة عن التفاعلات الجارية وما يترتب عليها من نتائج. لذا فقد ارتبط التغيير في اي نظام دولي بحالات النهوض والتراجع بالنسبة للدول الأقوى التي سيطرت على النظام وفقا لعوامل القوة والاقتصاد والتكنولوجيا مما يمهد نحو انتقالات في قطبية النظام الدولي نحو صيغة مختلفة.

المنهج

البحث يتبنى المنهج الوصفي التحليلي اساسا لعرض المادة العلمية من خلال قراءة دقيقة المعطيات والوقائع ومن ثم طرح رؤى تحليلية تحاكي هذه المعطيات للخروج برؤى وتصورات تنطبق مع الواقع الهيكلية

تقسم البحث على خمسة محاور عالج كل منها موضوعا محددا بشكل مترابط مع المحاور الاخرى ، حيث سلط المحور الاول الضوء على التحولات الجذرية التي يشهدها النظام الدولي في مرحلته المعاصرة ، اما المحور الثاني فقد عالج موضوع المرحلة الانتقالية الجديدة في النظام الدولي ، في حين تطرق المحور الثالث الى الدورة المنهجية للقوة واعادة صياغة التوازنات اما المحور الرابع فقد ناقش مرتكزات عالم ما بعد الغرب و خارطة جيوسراتيجية جديدة. وصولا الى المحور الخامس الذي يطرح رؤية للقوى الصاعدة وصياغة مختلفة للقطبية الدولية.

المحور الاول : تحولات جذرية في هيكل النظام الدولي  
لم يغب وجود طرف دولي مهيم عن تأريخ السياسة الدولية، وهذا الدور مارسته الولايات المتحدة، وسبقها قبل قرن من الزمان المملكة المتحدة وقبلهما فرنسا، وإسبانيا. فالقوة لم تكن حكرا لاحد وكذلك فان صراع الهيمنة والسيطرة يعد دائما وشاملا.<sup>(1)</sup>

أما الأحادية التي برزت في اعقاب الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي، فإنها وان اصبحت السمة الغالبة على طبيعة القطبية الدولية لمدة محددة الا انه فسرعان ما بدأ منافسون دوليون بتحدي هذه الاحادية، واصبح النظام الدولي يسير نحو مرحلة جديدة تشهد نموا في مراكز القوى، وتزامن هذا التطور مع انزواء نسبي في قوة ومكانة القطب الأوحدممثلا بالولايات المتحدة الامريكية ، لذا فان القول بان العالم يسير نحو عهد تغيب عنه قوة تمارس الهيمنة الاحادية يمكن ان يحظى بالقبول والمصادقية على نحو كبير. وذلك لان التسليم بتراجع الهيمنة الأمريكية، ينبغي ان يوازيه البديل الحقيقي وهو بالاستناد الى هذه الرؤية، ليس عالما تتعدد فيه الأقطاب و تتنافس فيه القوى الكبرى، وانما هو عبارة عن وضع تغيب عنه القوة المهيمنة، والسبب وراء هذه الرؤية هو عدم وصول أي قوة دولية كبرى الى الوضع الذي يؤهلها ان تحتل فيه مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي وذلك لاتساع الفجوة بين الولايات المتحدة كقطب دولي والقوى الأخرى، التي تسعى للمنافسة ، والسيطرة على حجم الفجوة سواء على المستوى العسكري التي تعد الاكبر بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى باستثناء روسيا الاتحادية، أوحى في مجال الاقتصاد وعلى صعيد القوة العلمية التكنولوجية. لكن الشئ الذي يجري هو قدرة اطراف دولية على امتلاك مقومات قوة اضافية ومرونة اوسع على الحركة والتأثير في التفاعلات الدولية والمثال على ذلك روسيا الاتحادية وحتى على المستوى الاقليمي، فان هناك قوى اقليمية صاعدة تمارس التأثير ضمن نطاقها الجيوسراتيجي ، لذا فان هذا التحول او التطور في شكل تركيز القوة والتأثير سيخلق حالة مضطربة في هيكلية المنظومة الدولية وهمم القوة فيها بالصورة التي تعد مرحلة انتقالية بين مرحلة سابقة والدخول في مرحلة جديدة .

إن حرية حركة القوى الدولية الجارية، نتجت عن تراجع نطاق الحركة الفاعلة التي تمارسها الولايات المتحدة، الذي تزامن مع مراحل متقدمة من نهاية عهد القطبية الأحادية وبداية مرحلة تحول جذري في هيكلية النظام الدولي نتيجة لتزايد اعباء الزعامة وضغوط القضايا الدولية التي لا يمكن الخوض فيها بشكل منفرد، فالقرن العشرين شرع بتعددية قطبية وبعد الحربين العالميتين، ونزاعات متعددة تحول الى الثنائية القطبية، وبالتزامن مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي، انتقل النظام العالمي الحقبلة جديدة هي الأحادية القطبية (الأمريكية). أما في المرحلة الراهنة فإن النفوذ العالمي موزع ، لذا فإن على الولايات المتحدة أن تعيد قراءة مكانتها الجديدة في السياسة الدولية وأن تدرك بأنها ليست الوحيدة المهيمنة على النظام الدولي، وأن تتعامل مع الوضع الجديد<sup>(٢)</sup>.  
ان هناك عدة اسباب لذلك اهمها:

اخفاق الولايات المتحدة في اعادة انتاج وسائل تمكنها من قيادة النظام العالمي تحت قبول القوى الدولية الرئيسية، او اخضاعها، وبزوغ قوى عديدة ، تتحدى الزعامة الأمريكية، وتحاول تطويق نفوذها وابعاده عن نطاق المصالح الحيوية لتلك القوى. فضلاً عن الى ذلك تحول طبيعة توزيع المصالح الأمريكية عبر العالم، مما بدأ يحتم اجراء تغييرات في مسار نفوذه الولايات المتحدة ومكانتها الدولية ، والذي كان أبرز مظاهره استراتيجية الالتفاف شرقاً التي تبنتها إدارة أوباما، خلال ولايته الأولى، لكنها استحدثت عناصر مواجهة شديدة من قبل الصين في مناطق نفوذها الحيوية في جنوب شرق آسيا، حيث كانت إدارة أوباما تهدف الى تعزيز النفوذ الأمريكي، وعوامل إعاقه في الشرق الأوسط الذي لم تتمكن تلك الإدارة من تحديده برؤية واضحة، فضلاً عن أن تكون كفناً، لخفض الانخراط الأمريكي فيه<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من أن الكثير من المحللين يذهبون إلى أن العالم يشهد إرهابات التحول إلى التعددية القطبية، الا ان الرؤية لمعطيات البيئة الدولية تشير الى ان العالم لم يعد محكوماً من دولة أو أخرى ولكن بواسطة مجموعة من القوى الفاعلة التي تمارس انماطاً مختلفة من القوة، وهذا لا يدل على ظهور أقطاب حقيقية وإنما غياب الأقطاب وهذا يعني بعبارة ادق ان المرحلة الانتقالية الجديدة تتميز عن وضعية النظام القطبي سواء أكان هذا النظام بمستواه القطبي متعدد الأقطاب أم ثنائياً أو كان أحادياً.

هذا الوضع يختلف عن القطبية بأشكالها الثلاثة، فهي مرحلة تغيب فيها المركزية الاحادية نتيجة لتقارب مقومات القوة ، ومن ثم لا توجد فيها محاور قطبية ، ومن أبرز اسباب هذا التحول، فقدان الدولة لقدراتها وقوتها أمام ضغوطات المؤسسات الدولية والقوى المناهضة ومؤسسات المجتمع المدني. وفي هذا الشكل من اشكال النظام الدولي لا تستطيع اي قوة بحجمها وقوتها المادية أن تهيمن على هذا النظام وتخضعه لمصالحها. فالتأثير الفاعل داخل هذا النظام ليس انعكاساً للقوة فحسب، وإنما هو مخرجات لعوامل عديدة<sup>(٤)</sup>.

وسيبرز دور لدول إقليمية عديدة وكذلك أيضا دور لمنظمات شرعية وغير شرعية في هذا النظام الجديد ودولا اخرى موزعة على مناطق العالم.

وبالاستناد الى هذه الرؤى والطروحات ، يمكن ان نحدد سمات هذا النظام وهي:  
الأولى: لم تعد السلطة بيد الدولة فقط بعدها الوحدة الرئيسية في النظام العالمي، نتيجة مجموعة من التحديات التي تواجهها على الصعد كافة.

الثانية: العدد المتزايد من اللاعبين المؤثرين على المستويات الاقليمية والدولية

الثالثة: التدفقات الضخمة العابرة للحدود بسبب العولمة ونتائجها .<sup>(٥)</sup>

المحور الثاني : مرحلة انتقالية جديدة

باتت المسلمات التي قام عليها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، مثار الكثير من الشكوك، لاسيما فيما يتعلق وكما اسلفنا بنمط القيادة الأمريكية للنظام.<sup>(٦)</sup>

فمكانة القوى الفاعلة في النظام الدولي تدخل في مرحلة جديدة حيث يبدو جليا الصراع التنافسي بين الإستراتيجية الأمريكية وبين مصالح القوى الأخرى. فالنظام الدولي يشهد حاليا العديد من التغيرات، التي توحى بحدوث تحول في طبيعته، من ناحية بروز عوامل يمكن ان تحدد الصيغة المستقبلية للقطبية الدولية، والكيفية التي سيتم على وفقها توزيع الأدوار الدولية الى جانب السياسة التي يمكن ان تتبناها الولايات المتحدة، ومدى تأثيرها في بناء هيكل النظام المقبل. كلها أمور دعت إلى إعادة النظر في صدقية الفرضية الخاصة بهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي.

إن الحديث أصبح يدور اليوم حول دخول العالم في مرحلة من التحولات الانتقالية ، باتجاه إعادة تعريف القوى الكبرى لمكانتها الدولية الى جانب الأزمات البنوية التي تواجه الولايات المتحدة سواء على مستوى الاقتصاد الذي سيكون بعد مدة غير قادر على مواجهة اقتصادات القوى الكبرى الأخرى. من جانب اخر، يبدو ان قوة الضغط العسكرية الامريكية في ظل تزايد التبعية الاقتصادية لم تعد كافية بالنسبة للولايات المتحدة لا دامة الادارة الدولية<sup>(٧)</sup>.

وفي خضم تصاعد حدة التحديات التي ستؤدي الى انتقال مركز هيمنة القوة العالمية في المستقبل المتوسط في اقل تقدير، برزت طروحات بشأن وضع المرحلة الجديدة وارتباطها بالقطبية الدولية ، وأهمها ان النظام الدولي يشهد مزيجا من الأحادية القطبية وتعدد الأقطاب بحكم التفوق الذي تتمتع به الولايات المتحدة من ناحية ومحاولة القوى الدولية الكبرى الأخرى دعم دورها في بيئة التفاعلات والتاثير العالمي ، وهذا يعني، إمكانية دراسة النظام الدولي عبر منهج متعدد الأطراف في نسق دولي أحادي القطب، أو منهج أحادي الجانب في نسق دولي متعدد الأقطاب. وهنا لا بد إن نقول، إن هناك فرقا كبيرا بين أن تقف الولايات المتحدة في قمة النظام العالمي، وبين أن تنفرد بإدارة هذا النظام وفرض إرادتها متى شاءت والسيطرة على غيرها إذا أرادت. فالوقوف في قمة العالم لا يستلزم قبول الدول الأخرى به، أو تفاهماً دولياً عليه. إنه معطى من معطيات الواقع. أما الانفراد بإدارة العالم،

فيحتاج إلى قبول به وتفاهم عليه. فإذا لم يتوافر القبول والتفاهم لا تستطيع الولايات المتحدة إقامة النظام العالمي أحادي القطبية.<sup>(٨)</sup>

ان هذا الاحتمال أصبح الآن من الاحتمالات المرشحة للحدوث أكثر من اي مرحلة سبقت، فالمعطيات، يمكن ان تتضافر مع مستجدات اخرى وأهمها الاقتصادية لتكون بالنتيجة مدخلات لتراجع الدور الامريكي وتغير هيكلية النظام الدولي في المستقبل.

وإذا ما سلمنا بذلك، فهناك نتائج سوف تترتب على هذه التحولاتا ستكون ذات تأثير حقيقي على طبيعة التكوين المرحلي للنظام الدولي، من خلال التأثير في نوعية السياسة التي ستخدها الولايات المتحدة لمواجهة التصعد الحاصل في بنيانها الإمبراطوري بمكانتها الدولية<sup>(٩)</sup>.

وعلى نحو ما سبقت الإشارة إليه فإن حدوث تغييرات انتقالية في النظام الدولي، لم تولد نظاما قطبيا متكاملًا ، فمازالت القطبية تسير في طور التكوين، ولم تتضح خصائص هذه القطبية في شكل نظام محدد المعالم والقواعد بعد، ومن هنا طغت عليه اوصاف عديدة لها دلالات محددة كالسيولة، والفوضى الدولية وذلك لتوصيف طبيعة هذه المرحلة من مراحل تكوين النظام الدولي الجديد. وعلى ذلك، يصبح الحديث عن نظام دولي جديد بالمعنى العلمي والدقيق للمفهوم مبكرًا، فهو قيد التشكيل في مرحلة جديدة التي يحدد فيها خياراته من هيكلية المرحلة الراهة وتحولاتها والاضافة اليها<sup>(١٠)</sup>.

هذه الرؤية تستمد تفسيرها من مقارنة النظام الدولي الجديد بالنظم السابقة ، أي نظام توازن القوى، وبعده القطبية الثنائية والاحادية القطبية، اي المراحل التي تحول فيها النظام. هذه المقارنه التي نعرضها تكشف أن النظام الدولي الاخذ بالتشكل يمثل، نهجا من البعد والانقطاع مع ما سبق ، ومع ذلك، فإن هذا النظام الدولي لم يستطع ان يحدد رؤية متكاملة أو نظاما ينسق محدد من المبادئ والأهداف المقبولة وتصلح لصياغة هيكل نظامه، و قواعدہ الشرعية كنظام دولي جديد.<sup>(١١)</sup>

### المحور الثالث : دورة منهجية للقوة واعادة صياغة التوازنات

على اثر التحولات التي يشهدها النظام الدولي على مستوى القوة والمكانة والادوار بالنسبة للقوى الفاعلة فيه، فان اتجاها جديدا برز في هذا الاطار يطرح تغير نمط التوازنات الدولية ويستند هذا الطرح الى نظرية مفادها وجود دورة انتقالية منهجية للقوة او تحول القوة، من شأنها ان تفضي الى مرحلة من التوازن بالتركيز على القوة وتفاعلاتها مع هيكل النظام. إن هذا الطرح عن دورة القوة يركز اساسا على الهيكل المتغير للنسق(١٢) وعليه تركز دورة القوة على تطوير معنى الدور في السياسة الخارجية كونه معبرا عنها في التعامل معها بعدها سلوكا. والابتعاد عن الترابط المفهيمي بين السلوك والمعاني التي اكتسبها من الناحية النظرية والمؤسسية.

كما وترفض نظرية دورة القوة القول بان القيادة تستند الى التحكم من قبل الدولة الاقوى ومدى ارتباطه بالهيمنة . وعوضا عن ذلك، تمتاز مفاهيم (القوة والدور) بالتعددية والشراكة أو توزعها على دول عدة

رغم غياب التكافؤ بينها نتيجة لحدوث تغيير في معطيات البيئة الدولية والدور الدولي انطلاقاً من قدرة الدولة على توظيف بعض المتغيرات لصالحها استراتيجياً. (١٣)

وتطرح نظرية تحول القوة ، ان الدولة العظمى بدلا من أن تمارس السيطرة على مسار التفاعلات داخل المنظومة ، تؤدي دور القيادة بالشراكة مع دول أخرى قادرة على ممارسة دور مؤثر في الشؤون الدولية او الدخول في تفاعلات القضايا الدولية بقدراتها او المشاركة في ادارة القوة والتفاعلات، وهذا يتطلب تفاهات بين هذه القوى على طبيعة القواعد وليس ان يتم فرضها من قبل هذه القوة. (١٤)

وهذا يبدو واضحا في بعض ملامحه في المرحلة المعاصرة بعد دخول روسيا بقوة في تفاعلات الشرق الاوسط الى جانب الدور التركي والایراني وما يجري من تفاهات على صعيد الترتيبات الامنية .

وتقوم النظرية على أن استقرار (النسق الدولي) أو الحروب أو السلام لا تشير الى نمط معين للنسق ولكن المهم هو التحول نحو نسق اخر وهذا هو صلب موضوع البحث . وهنا لابد من الاشارة الى وجود صعوبات في ايجاد حالة من الانفصال بين سلوك دولة ما عن النسق الدولي، معنى ذلك إنه مخرجات لتفاعل بين الدول الكبرى فيما يتعلق بالعدد والقوة النسبية والدور وتوازن القوة.

وهذا تطوير لنظام توازن القوى حيث إنه ولو كانت الدولة الأكثر قوة تعاني من تراجع أو أفول، تستمر في مشاركتها في مسؤوليات حفظ النظام وتيسير مهمة تعديل دور هذه القوة أثناء تحول وفي المرحلة المعاصرة فإن النظام الدولي يمر بمرحلة العودة الى الوضع الدولي من جديد تمهيدا لمرحلة متغيرة ليتشكل على وفق الاحداث والمؤثرات الجارية من صعود قوى دولية ومدى تأثيرها في صياغة العلاقات والتفاعلات الدولية وقدرتها على ادارة القضايا الدولية مثل الدور الذي تمارسه روسيا في الازمة السورية وتمدد نطاق نفوذها في الشرق الاوسط على سبيل المثال ، كذلك الصعود الاقتصادي المضطرب للصين واسيا الصاعدة الى جانب التوجه نحو التشاركية في السياسة الامريكية لتحمل الاعباء الدولية وشكل التوازنات الاقليمية الجارية في ظل تصاعد سياسات المحاور الاستراتيجية الجارية تأسيسها على وفق تغير نمطية الصراع . فضلاً عن الركون الامريكي نحو التهدئة الدولية والاحتواء بالشراكة وتراجع سياسات الهيمنة. (١٥)

المحور الرابع : مرتكزات عالم ما بعد الغرب و خارطة جيوسراتيجية جديدة

في ظل كل المعطيات سالفة الذكر لاسيما دورة القوة ، فلا بد من اعطاء مقارنة توصيفية حتى وان كانت نسبية عن طبيعة اللحظة المهمة التي يمر بها النظام الدولي، فهي لحظة فارقة في تحول نظام دولي وتأخر تشكل رؤية محددة لتبلور نظام آخر ودخول العالم حالة اللاقطبية وحالة الجمع بين عالمي السيادة واللاسيادة، والنظام والفوضى. (١٦)

ولم تكن اشارات وزير الخارجية الروسي سركي لافروف في مؤتمر ميونخ للامن في ١٩ شباط ٢٠١٧، بالانتقال الى (عالم ما بعد الغرب)، الا تأكيدا لوجود تحول كبير في اطار العودة الروسية



للتنافس الدولي بعد انكفاء وإعادة ترتيب القوة داخليا ، حيث انطلق لافروف في اشاراته من (ان الغرب بدأ بمواجهة ما بدا على أنه أزمة متمثلة في احتمال تحول العالم إلى عالم بلا نظام)، وحيث الغرب لم يعد قائده مع تنامي ادوار اللاعبين المؤثرين في البيئة الدولية المضطربة فالرؤية الروسية تذهب باتجاه ان وضعا دوليا اخذا بالتشكل نحو نظام دولي مختلف تشارك في عبء هندسته روسيا والصين، ومعهما يدخل العالم بقوة إلى مرحلة مابعد الغرب، بعد أن عاش قرنين كاملين رهيناً للقوى الغربية.

وفي ادراك تحليلي لما تطرحه تحولات الوضع الدولي يمكن القول ان الرؤية الروسية الراهنة تقترب من الحقيقة ويمكن ان تأخذ قدرا كبيرا من المصداقية . فهناك حركة متسارعة في مراكز الثقل الاقتصادي العالمي. وهذه الحقائق بدأت تنعكس على الواقع الدولي الآن، على مستوى التحالفات الدولية، وإعادة ترتيب مناطق مختلفة من العالم، ومنها الشرق الاوسط، وبدأت إرهابات تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط، وشرق أوروبا، وشرق آسيا، وبدأت كل من روسيا والصين تتحركان بطريقة ثابتة وهادئة، ولكنها صارمة نحو تنفيذ هذا الهدف البعيد، وهو الانتقال إلى عالم مابعد الغرب.

ولعل ذلك يبدو واضحا في ما يحدث في الشرق الاوسط من تحولات كبرى التي تقع ضمن العمليات المعقدة للانتقال إلى عالم ما بعد الغرب وبرزها واقعا، الانغماس العسكري الروسى فى سوريا، ومع أوكرانيا، والتفاهم الروسي الصيني في الأمم المتحدة، هو جزء أصيل من عملية الانتقال إلى عالم مابعد الغرب، كذلك الحال في الموقف من إيران من جميع الأطراف سواء الغربية أو من روسيا والصين، ونفس الأمر مع التحركات الصينية والروسية فى إفريقيا، كلها تصب في هذا الاتجاه وتعززه (١٧).

هذه الاحداث لم تكن غائبة عن رؤية مفصلة (لهنري كيسنجر) في ظروفه للنظام الجديد، حيث يطرح رؤيته في ضوء التطورات الدولية ، بالتزامن مع بروز معطيات دولية جديدة مثل الازمات في بعض الدول العربية كالحرب في ليبيا، وتمدد نفوذ الجماعات الارهابية في سوريا والعراق ، وانتقال عدوى الارهاب الى مناطق اخرى مثل مصر، واوروبا التي شهدت عدة دول فيها هجمات ارهابية ، وكذلك الحرب الدولية وتحالفاتها ضد الارهاب ، وعودة التنافس والتوتر في علاقات الولايات المتحدة مع روسيا والصين، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي ، كل هذه المعطيات وضعت النظام العالمي في ازمة تستوجب إعادة التفكير في تأسيس نظام جديد يسعى للخروج من مأزق النظام الحالي بتصدعاته المختلفة.

وفي إطار الحاجة إلى تشكيل نظام عالمي بصيغة تشاركية، فان هناك حاجة حقيقية لاعادة النظر في النظام الحالي الذي تعرض لتصدعات متعددة ابرزها :

١- اختراق منظومة الدولة على عدة مستويات

٢- الصراع الاقتصادي السياسي

(ج) عدم وجود الية فعّالة للتشاور بين القوى العظمى.<sup>(١٨)</sup>

ومن خلال ما تقدم يمكن ان نصل الى محصلة مفادها، أن هيمنة قوة دولية منفردة على النظام العالمي سيفضي الى أزمات شائكة وإن بدا مصدرا لاستقرار النظام ، الأمر الذي يتطلب التعاون والتحالف من أجل تقوية مرتكزات النظام العالمي المنشود، والذي يجب أن تكون دعائمه الاساسية التعاون والشراكة ، على وفق قواعد متفق عليها، وليس بالاستناد الى المفهوم الغربي فقط، بحيث تشمل الثقافات الاخرى في العالم المعاصر انطلاقا من حجم تأثيرها هذا دون نسيان ان السير نحو هذا النظام يجب أن يجتاز المراحل الوسيطة التي تحدثنا عنها. (١٩)

### المحور الخامس : قوى صاعدة وصياغة مختلفة للقبطية الدولية

كما مر ذكره فقد افرزت التصدعات الكبيرة التي اصابته النظام الدولي القائم تراجع ملحوظ لحقبة الأحادية القطبية نتيجة لبروز قوى اخرى قادرة على التأثير في البيئة الدولية ومع تساؤل احتمالات عودة العالم إلى حالة من الثنائية القطبية. ووجود طروحات تذهب باتجاه القطبية الثلاثية ومع ذلك تراجع الفاعلية الامريكية، فلا توجد قوة دولية تمتلك مقومات تمكنها من الهيمنة عليها او منافستها على مستوى التكافؤ. (٢٠)

وهنا لابد ان نستعرض هذه القوى واثبات ما اشرنا اليه اعلاه فان هذه القوى يمكن ان تتوزع على النحو الاتي :

فبالنسبة لروسيا فبرغم انها لا تشبه أي دولة أوروبية، فإنها تظل قوة رئيسية على الساحة الأوروبية. وليس من الممكن أن تتجاهل أوروبا روسيا، العائدة بقوة الى التفاعل الدولي وفي ظل رغبتها العارمة بتعويض شعورها بالغبن سنجدها اكثر تأثيرا في القضايا الدولية وميلا نحو استقطاب اكبر عدد من الحلفاء في اطار تحالفات استراتيجية اقليمية تساعدها في تحديد مناطق نفوذها وادائها الجديد واستعادة مكانتها (٢١).

وبالانتقال الى المثلث الآسيوي فإن الصين تعد قوة عظمى على المستوى الاقتصادي الذي تهدف من خلاله الى تعزيز مكانتها السياسية العالمية ولعل استخدام الصين لحق النقض الفيتو لاكثر من مرة في الازمة السورية يعد احد اهم الاشارات الى خروج الصين من دائرة الانكفاء نحو التحرك الخارجي المدروس، لكنها تواجه اشكاليات متعددة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. ومن الملاحظ ان الصين تتجه نحو تمتد مصالحها الحيوية إلى مختلف أنحاء العالم. (٢٢).

وحتى اذا قلنا بوجود القوى الصاعدة كاليهند مثلا في نطاقها الجيوسياسي الا اننا لا يمكن ان نعددها قطبا دوليا بحجم معين لحد اللحظة، وانما قوة لها مكانتها الاقليمية ، فمركزها الاستراتيجي في آسيا محفوف بالمخاطر، وبصعود الهند إلى مستوى من النفوذ العالمي في المستقبل القريب. وحتى الآن، تعد كل من الصين والهند واليابان قوى إقليمية، لم تصل بعد إلى مرتبة العالمية حتى نناقش هذه القوى في اطار التقاطب الدولي. (٢٣).

وعلى هذا الاساس وهذه المعطيات فان اللحظة العالمية بكل تحولاتها وانتقالاتها باتت تتسم بحالة من اللابدية، حيث تتعدد القوى الساعية نحو المكانة الدولية بشكل لم يكن معهودا ، بالإضافة إلى العديد من الدول الأقل حجما، الا انها تكتسب نفوذا متصاعدا على الساحة الدولية والاقليمية ، لأسباب مختلفة .

ولابد من الإشارة في هذا الجزء من الدراسة، الى ان الدلائل التاريخية تشير الى ان اعادة صياغة النظام الدولي تكون من خلال اعادة انتاج الهياكل القديمة المرتبطة بتوازنات القوى ومصالح القوى الدولية ، وهذه الطريقة لم تعد فاعلة في عالمنا المعاصر . لذا فان القول بان العالم يتجه نحو نوع من الفوضى مع غياب القيادة في ظل تجمع لقوى متعددة يصبح اقرب للقبول من اي وقت ، وهذا من شأنه ان يوجد حالة من الصراع نتيجة لتصادم المصالح بين القوى الدولية المتنافسة . مما يجعل التعاون بينها بعيد المنال وهذا ما ينعكس بدوره على التوازنات الجيوستراتيجية بسبب التناقضات في الرؤى والتفاهات والادوار ونتيجة لتوجه هذه القوى الفاعلة الى بناء مركزيات محورية لها لمواجهة الاخرين.

وتحت تاثير الفوضى ومع سمة غياب الاقطاب بمعنى القطب الدولي المهيمن او المنافس الفعلي ، فإن السلطة العالمية في هذه المرحلة ستتوزع على هذه المراكز الدولية وستصبح في كل مكان، مع العلم ان هذه السلطة تتسم بطابعها الافتراضي، وبالتأكيد فإن لهذه السلطة اجزاء ( الرأس والجسم والقاعدة) ولها قواعد عملها ومؤسساتها. فبعدما شغلت الولايات المتحدة ولمدة ليست بالقصيرة موقع رأس هذه السلطة ، بالاستناد الى جسم وقاعدة متمثلة بشبكات ومؤسسات عملاقة التابعة لها في اغلبها، فان عالم اليوم مع التصدعات الهيكلية التي مست مرتكزاته القائمة يشهد تحرك مكانة الراس والاطراف والقاعدة بالاستناد الى تحول القوة او دورة القوة المنهجية سالف الذكر في ظل زوال الانفرادية العسكرية والتكنولوجية. فالسلطة العالمية تتحرك نحو شكل مختلف قوامه القوى الكبرى وقوتها العسكرية الهائلة ، والاقتصاد والسوق العالمية والتوازنات والتحالفات ومحاورها الجديدة اي مراكزها ، الى جانب القوى الاقليمية الصاعدة .

لذا فان الية التشكل تسير نحو نزوع قوى دولية صاعدة بمقومات التأثير السياسي والاقتصادي وحتى العسكري نحو مركز السلطة العالمية ومنافسة سلطة الولايات المتحدة السائرة نحو القبول بتراجع نسبي لسلطتها. وصولا الى مرحلة تتفرق فيها القوة المتركة بيد قوة واحدة وكذلك القوى الاخرى باتجاه ( تعدد مراكز القوة ) نتيجة دخول اطراف فاعلة اخرى من غير الدول كلاعب غير رسمي وما بعد هذه الفواعل بتسمية (ما بعد الفاعلون غير الرسميون) كالقوى المسلحة والميليشيات والحركات المتطرفة وامتلاكها ثنائية التأثير الناتج عن امتزاج الدين بالتكنولوجيا مع ازالة المحدد الجغرافي بحرية الحركة، دون ان تصبح هناك قوة مهيمنة على الاخرين او بروز قوة واحدة تتمحور وتتجمع حولها القوى الاخرى أي وبمعنى ادق، فان شكل التقاطب الدولي سيكون باتجاه وجود عدد من القوى في ظل بيئة واحدة. (٢٤)

وعلى الرغم من الغموض الذي ما زال يعتري هذا الشكل، إلا أنه يمكن التأكيد بأنه لن يشرع بالانطلاق حتما من الهيئات الدولية القديمة، وفي مقدمتها الأمم المتحدة التي تجسد النظام القديم (٢٥).

وبعد الحديث عن الية التشكيل لنظام اللاقطبية ومن ثم التطور الى تعدد المراكز، فإن التسليم بهذه الافتراضات والرؤى او الاحتمالات، تعني توزيع مناطق النفوذ والقوة بين القوى المؤثرة، والموجودة اصلا والصاعدة ومن ثم فإن إدارة المصالح تتحرك في وقتنا الراهن فعلا من مناطق مختلفة في العالم، غير ان هذا التحول المبني اساسا على تغيير في نمط القوة الأمريكية يمكن ان يكون مدخلا خطيرا لعدم الاستقرار العالمي، فالتوازن المصاحب لهذه الحالة، قد لا يرافقه بالضرورة نوع من الاستقرار الدولي مما سوف يقود الى حقبة من الارتباك العالمي المصحوب بالفوضى التي اشرفنا اليها، وبذلك سيتجه العالم الى نوع من التوازن المختل الذي سيسعى فيه الكثيرون الى شغله في ان واحد مما ينذر باحتدام الصراع التنافسي (٢٦) ، لذا فان الخيارات أصبحت محدودة أمام الولايات المتحدة مع تصاعد حدة هذه التحديات التي ستؤدي الى انتقال مركز هيمنة القوة العالمية في المستقبل المتوسط في اقل تقدير نحو مراكز اكثر (٢٧).

واجمالا فان كل المحاور في التحولات ذات البعد الاستراتيجي تشير إلى كيفية ومدى تأثير الترابط الهيكلية على الشؤون الدولية . لكن هذه المحاور تؤكد ان مفهوم التعددية القطبية بمعناه يبدو غير مناسب تماما في المرحلة الراهنة ، لذا فميزة المرحلة المقبلة يمكن ان تكون متعددة المراكز على عكس التعددية القطبية، مروراً بمرحلة تراجع القطبية وغيابها وصولاً الى مرحلة تتضح فيها الرؤية وملامح المركزية الدولية الجديدة .

## الخاتمة

بالاستناد الى المعطيات سالفة الذكر، فإن آلية التشكل في النظام الدولي على صعيد القطبية تسير نحو تفرق القوة المتركزة بيد قوة واحدة وامتلاك قوى الاخرى لها باتجاه نوع من وجود قوى متعددة تؤثر بنسب متفاوتة في القضايا الدولية ومناطق التفاعل من دون ان تصبح هناك قوة مهيمنة على الاخرين او بروز قوة واحدة تتمحور وتتجمع حولها القوى الاخرى، وهذا لا يعني تعدد الاقطاب الدولية بالمعنى المقصود بالتعددية ، وانما النزوع نحو تكون مركزيات متعددة للقوى الدولية في ظل التنافس الاستراتيجي للتاثير في صيرورة القطبية الدولية بأطوارها المختلف .وعلى هذا الاساس فان القيادة لن تكون في مركز محدد ولن تتحدد في مكان ولا بد ان نشير الى ان الغموض هو السمة الغالبة على هذا الشكل من اشكال الوضع الدولي ، ومع هذا الغموض لابد من الاشارة بشئ من التاكيد الى ان التشكل المنشود للقطبية الجديدة لن ينبثق عن التشكيلات القديمة التي عاصرت المراحل السابقة من النظام الدولي . وانما سينبثق من التحولات الجذرية التي ستغير نمط الهيكلية الدولية من الشكل الذي اتخذته لمدة الى شكل او اشكال اخرى .

وبعد الحديث عن وضع القوى الدولي الراهن والاتجاه نحو شكل القطبية، فان التسليم بهذه الافتراضات والرؤى او الاحتمالات، تعني حدوث حالة من التراجع في الهيمنة وصياغة مفهوم جديد يعتمد توزيع مناطق النفوذ والقوة بين القوى المؤثرة، والموجودة اصلا والصاعدة، ومن ثم فإن إدارة المصالح تتحرك في وقتنا الراهن فعلا من مناطق مختلفة في العالم.

1- Brzezinski, Order, disorder and US Leadership. Washington Quarterly. Spring, 7 Jan 2010 PP.5

كذلك ينظر ، مجموعة باحثين ، التقييم الاستراتيجي ، تحرير لزلماي خليل زاد، دراسات مترجمة العدد ٥ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٧ ، ص ٣٦

Piense Hassner ((Beyond Nationalism and Internationalism: Ethnicity and World.

2- Order International Interest VOL.35 NO.2 2000 P.53

كذلك ينظر : مصطفى علوي ، القطب المنفرد: ، الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي، المركز العربي للدراسات والبحوث، القاهرة، ٢٠١٥، على الرابط :

<http://www.acrseg.org/2353>

٣- مالك عوني، الجدل الغائب: هل الولايات المتحدة قائد عالمي أم قوة إمبراطورية مأزومة؟ الاهرام

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/135/11923>،

٤- ريتشارد هاس، بعد الهيمنة الأمريكية. عالم بلا أقطاب ، ترجمة وتحرير محمود عبده

[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=12037592](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=12037592)

80659&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

٥- ريتشارد هاس، مصدر سابق، كذلك ينظر ، باراج خانا ، العالم الثاني ، السلطة والسطوة في النظام

العالمي الجديد ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط ١ ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٥٢

6- Noam Chomsky Who Rules the World? (New York: Metropolitan Books, 2016 <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent>

(٧) يمكن الرجوع الى بسام العسلي، قراءة إستراتيجية، السياسات الاميركية والتعددية القطبية، مجلة الدفاع العربي على الرابط :

[www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=7](http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=7)

٨- سامي نائير، الامبراطورية في مواجهة التنوع، (بيروت: دارالفارابي، ٢٠٠٦)، ص ٤٣

Ian Bremmer and David Gordon, the Eurasia group "top risks 2011

10- <http://eurasiagroup.net/pages/toprisks>

١٠- نظام محمود بركات، التبادل الامتكافى بين الثقافتين العربية والغربية فى الثقافة العربية

أسئلة التطور والمستقبل، "سلسلة كتب المستقبل العربى" (٢٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

٢٠٠٣: ص ١٥٧ - ١٧٢،

١١- ودودة بدران، "أزمة الخليج والنظام الدولي"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول والثاني، ربيع/صيف ١٩٩١: ٤٥-٧١،

١٢- وولفورث (وليم)، استقرار عالم القطب الواحد، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد ٣٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الطبعة ١، أبو ظبي ٢٠٠١، ص. ٧-٨، كذلك ينظر جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد (أبو ظبي: ) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤ ص ٢٤٥

13-Palan (Ronen), "Transnational theories of order and change: heterodoxy in International (١٣) Relations scholarship", Review of International Studies, British International Studies association 2007, P.P. 47-69.

١٤- أحمد ثابت، "مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي...دورة القوة والتوازن الدولي الجديد"، مجلة السياسة الدولية، السنة الرابعة والأربعون، العدد ١٧١، يناير ٢٠٠٨، ص. ٨

١٥- بول كنيدي، القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٣، ص.ص. ٦٩١ - ٦٩٢

١٦- حسين بلخيرات، مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية، المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، ٢٠١٧، <http://www.eipss-eg.org>

١٧- نصر محمد عارف، العرب وعالم ما بعد الغرب على الرابط:

<http://www.ahram.org.eg/News>

كذلك يمكن الرجوع الى نورهان الشيخ، استعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي، السياسة الدولية، الاهرام، على الرابط:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/4935.aspx>

18-Henry Kissinger, World Order (New York: Penguin Press, September 2014) pp 432.

١٩- هنري كيسنج، النظام العالمي الجديد وحالة الفوضى المقبلة التي ستسودها

<http://www.noonpost.org/content/15069>

20-Ian Bremmer and David Gordon, the Eurasia group "top r 2011. Available at <http://eurasiagroup.net/pages/toprisks>

٢١- ايمان رجب، اللاعبون الجدد أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في الثورات، السياسة الدولية على الرابط

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/2048/>

22-Henry Kissinger,Modified version of Kissinger,Powe Shifts,Strategic Review,p88

23-David Miliband "Europe between America and China" Transcript of speech delivered at the 4th Polish-British Roundtable May 12,2011,held in Krakow,Poland.

Available at [www.Chathamhouse.org.uk](http://www.Chathamhouse.org.uk)

٢٤- فنان الغريب، مأزق الامبراطورية الامريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ،

مصدر سابق، ص ٢٣٥

٢٥-ريتشارد هاس،مصدر سابق.

٢٦- سامي ناير، الامبراطورية في مواجهة التنوع، (بيروت: دارالفارابي، ٢٠٠٦)، ص ٤٣

٢٧-ريتشارد هاس،مصدر سابق .